الأمم المتحدة

A/C.2/70/L.44

الجمعية العامة

Distr.: Limited
1 December 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون
اللجنة الثانية
البند ١٨ (أ) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
التجارة الدولية والتنمية

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٧٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٣٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ١٩٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٠٣/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨٥/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ١٩٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ١٩٩/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٠٥/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

وإذ تلاحظ قراراتها ٢٢١/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٤/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٨٦/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٤/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ١٨٨/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٤٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

* باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

031215 021215 15-21148 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[١] وإلى الوثيقتين الختاميتين للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٢] ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٣] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٤] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٥]،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠، المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وإذ تسلم بأنه يستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية ويسعى إلى إتمام ما لم يتحقق في إطارها، وإذ تشدد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة التي تجعل من القضاء على الفقر عنصرا محوريا وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩، المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية يؤخذ بها في إطار شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بأن التجارة الدولية محرك للتنمية، يعترف بها كأحد مجالات العمل في خطة عمل أديس أبابا،

وإذ تشدد على أهمية سياسة الشمول داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعلى أن تؤخذ الدول المراقبة في الحسبان في تنفيذ هذا القرار،

١ - تحيط علما بتقرير مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[٦] وبتقرير الأمين العام[٧]؛

---

(١) القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

(٤) القرار ١/٦٠.

(٥) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٦) A/70/15 (Parts I-IV).

٢ - تؤكد من جديد أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وتؤكد من جديد أيضا الدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن يؤديه نظام تجاري عالمي منصف متعدد الأطراف يرتكز على قواعد ويكون منفتحا وغير قائم على التمييز، وكذلك التحرير الفعلي للتجارة، في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم، بما يعود بالنفع على جميع البلدان في جميع مراحل التنمية؛

٣ - تعرب عن بالغ قلقها لعدم إحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، وتكرر الدعوة إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الضروريتين من أجل كسر حالة الجمود الراهنة في المفاوضات، وتدعو في هذا الصدد إلى العمل من أجل التوصل إلى نتائج متوازنة وطموحة وشاملة ذات توجه إنمائي في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لخطة الدوحة للتنمية، بما يتماشى مع ما تقرر بشأن التنمية في إعلان الدوحة الوزاري[٨] وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وفي إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

٤ - تقرّ بأهمية إعلان بالي الوزاري ومجموعة القرارات الوزارية والتفاهمات والإعلانات المعروفة باسم ''مجموعة تدابير بالي'' الصادرة عن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ وتدعو الدول الأعضاء إلى تنفيذ جميع القرارات التي يتضمنها الإعلان في الموعد المحدد لها، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة، والقرار المتعلق بالاحتفاظ بمخزونات حكومية من الغذاء لأغراض الأمن الغذائي، والالتزام الوارد في إعلان بالي الوزاري بإعداد برنامج عمل بشأن المسائل المتبقية من خطة الدوحة للتنمية؛

٥ - ترحب بالدعوة إلى عقد المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتعرب عن تقديرها لحكومة كينيا لاستضافتها هذا الاجتماع؛

٦ - ترحب أيضا بالدعوة إلى عقد الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المقرر عقدها في كينيا في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦؛

٧ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تشرك، في حدود ولاية وموارد كل منها، الدول المراقبة في تنفيذ هذا القرار؛

---

(٧) A/70/277.

(٨) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين عن تنفيذ هذا القرار وعن التطورات المستجدة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك ما لها من تأثير في المرأة والرجل، في إطار البند الفرعي المعنون ''التجارة الدولية والتنمية'' من البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''؛

٩ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.